



H.E. António Guterres
Secretary-General
United Nations
New York, NY 10017
USA

To our Stakeholders,

I am pleased to reconfirm that Organization Name supports the ten principles of the Global Compact with respect to human rights, labour, environment and anti-corruption. With this Communication, we express our intent to advance those principles within our sphere of influence. We are committed to making the Global Compact and its principles part of the strategy, culture and day-to-day operations of our company, and to engaging in collaborative projects which advance the broader development goals of the United Nations, particularly the Sustainable Development Goals. Organization Name will make a clear statement of this commitment to our stakeholders and the general public.

The reason why we did not submit a Communication on Progress in the last years is that changes in administration department. We recognize that a key requirement for participation in the Global Compact is the annual submission of a Communication on Engagement (COE) that describes our company's efforts to implement the ten principles.

Sincerely yours,

Dr. Amay Hala





The organization has worked with the Global Compact Network Egypt on the following project.

...إلى كل مصري له في هذه البلد مصلحة وأمل وغد ينتظر ..إلى ضمير أمة أن له أن يستيقظ ...أنتبه ..التعليم قضية أمن قومي

مشروع (مصر التحدي)

قضية أمن قومي

الرسالة

في مجتمع أصبحت شوارعه تنوء بأطفال لم يعد في بيوتنا ولا قلوبنا مكان لهم بات من الضروري القيام بخطوات كثيرة لإنقاذهم وإنقاذ المجتمع من إنتقامهم القادم لا محاله..

ولأن إقتلاع المرض من جذوره خير من معالجة أعراضه , فنحن بهذا المشروع نحاول إغلاق الباب الملكي لعالم أطفال الشارع وهو التسرب من التعليم..فعندما يفقد الطفل إنتمائه للمدرسة لا يجد أمامه سوى الشارع بكل ما فيه من مخاطر تنتهي به إلى الضياع

الرؤية

الثورة الحقيقية هي ثورة على الميراث الثقيل من إعتياد الفساد والتراخي وتقبلهما كأمر واقع وترديد شعارات رنانة(التعليم كالماء والهواء) دون تفعيل صادق ومخلص لها فيجب أن تكون هنالك وقفة لتحقيق التحدي وإعتبار تعليم الطفل واجب وطني مقدس تماما مثل الالتحاق بالتجنيد وتنفيذ ذلك بمنطق الأولوية مهما كانت الظروف , والتنسيق مع الوزارات المختلفة لتحقيق ذلك بروح الاستعداد لمعركة , فما هزمنا



طيلة العقود السابقة هو ما أصابونا به من جهل وحان الوقت لنقف له (هنا والآن)

عدوك

ليس السلفي أو القبطي أو اليهودي
عدوك في الداخل هو الجهل ، وفي
الخارج هو إسرائيل



جلال عامر

ولنعلم حالة الطوارئ

في وزارة التربية
والتعليم

من أجل أبنائها

الذين لن تنهون في
حقهم بعد الآن

خطة التنفيذ

بما أن استخدام الرقم القومي في شهادات الميلاد المميكنه أصبحت
تغطي كل المواليد المسجلين منذ سنوات تتعدى سن الإلتحاق بالتعليم
الإساسي(باستثناء القليلين الذين لا يتم تسجيلهم وسيتم عمل مسح
لهم لإدراجهم في المنظومة)

فبالتنسيق مع وزارة الداخلية (إدارة السجل المدني) ووزارة التنمية
الإدارية .



- 1_ يتم حصر الأطفال الواجب إلحاقهم بالعام الدراسي بالتقسيم الجغرافي لكل مديرية تعليمية على مستوى الجمهورية
- 2_ يتم عمل دراسة أمينة لإمكانيات إستيعاب كل مديرية في حدود عدد مقبول للفصل الدراسي حسب رأي التربويين الموثوق في أمانتهم المهنية (30 مثلا) كحد أقصى مع ملاحظة ان العدد المثالي عالميا هو 17 .. ولكنها مرحلة لإستيعاب أكبر عدد من أبنائنا .. فكفانا حشر لأعداد كبيرة نتج عنها متسربون كثيرون وجامعيون لا يجيدون حتى القراءة.
- 3_ مراعاة نزوح بعض الأطفال مع أهلهم من أماكن ميلادهم و الأعداد الموجودة بالتعليم الأزهري وخارج مصر .. هذا بخلاف من لم يستخرجوا شهادة ميلاد)
- 4_ إعلان أعداد العجز في كل مديرية طبقا للنسبة والتناسب بكل شجاعة وشفافية فمعرفة المرض هي نصف العلاج حتى لو لم يكن الحل الفوري ممكنا فلتكن هنالك خطة مرحلية..وقد قامت وزارة التنمية الإدارية بجهد رائع في ذلك نرجو أن نستمر في تنفيذه
- 5_ فتح باب التبرع بالأماكن والتطوع بالمجهود مؤقتا من كل الجهات الممكنه لأستيعاب الأعداد الزائده مع المشاركة الشعبية بالرقابة والمشورة (مشروع مصر التحدي)



2- المرحلة الانتقالية

بعض الأشياء لا تحدث الانتظار وثمنه الباهظ فلنتحمل مسئوليتنا التاريخية ولنبدأ هنا والان

تجارب رائدة



مدرسة الرصيف - الهند



في اليابان بعد القنبلة الذرية



مدرسة الحقل



- الاستعانة بأماكن
- استضافة للمرحلة
- الانتقالية
- مراكز الشباب -
- الأندية
- الجوامع والكنائس-
- دور المناسبات-
- المدارس فترة -
- مسانية
- أندية الجيش -
- والشرطة
- قصور الثقافة-
- الجمعيات الأهلية...
- وما يتوفر من بدائل -
- ابتكارية.

ولنتأكد جميعاً أن الشعب المصري إذا أستشعر الصدق والأخلاص
سيفاجئنا كما فعل من قبل ويجود بالكثير كما جاد شباب بحياته من أجل
أن نحظى بهذا التغيير



آليات التنفيذ

1- توفير نظام دراسي متطور لتعليم مهني حقيقي يعتمد على

أ-توسيع مدارك الطفل لمعرفة المهن المتاحة والمطلوبة
في سوق العمل حتى يكتشف نفسه في عمل يحبه قاصدا لا
يمارسه لمجرد فشله في التعليم العام مما يغير من ثقافة التعليم
المهني في مصر والتي أرتبطت بالفشل في الحصول على التعليم
المؤهل للعمل الإداري ..

ب- إكتشاف مبكر لمواهب الطفل وملكاته وتنمية قدرته
على الابتكار والإبداع ..وتعريفه بالقواعد العلمية البسيطة التي بنيت
عليها الحرفة التي أختارها والتي تأخذ عمرا من العامل المحترف



حتى يكتشفها بالخبرة الميدانية الذاتية عندما لا يكون لديه خلفية علمية

ج- التخصص هو سر التفوق لذلك سيكون التخصص في مصر التحدي مبكرا جدا من السنة الثانية بتدرج يتناسب وعمر الطفل وقدراته ولا يمتنهن طفولته

د- التركيز على المهن الأكثر تداولا في سوق العمل والتي تتناسب مع التطور التكنولوجي لآليات التصنيع وأيضا أحياء التراث المهني لمنتجاتنا التقليدية بنسبة تتوافق والطلب عليها في السوق المحلي والعالمي



2- و سيساعد هذا على خلق ثقافة جديدة تقدر العمل المهني وتمنحه المكانة التي يستحقها باعتباره العنصر الأساسي في صنع الحضارة ... فأمام كل مهندس يجب أن يوجد 10 عمالوأمام كل طبيب المفترض وجود فريق من التمريض .. لا أن يحلم الجميع بالعمل



كطبيب ومهندس ومن يفشل في الحلم يكن مصيره هو العمل المهني

3- يكون نظام التعليم المهني موازي للتعليم الابتدائي والأعدادي و يبدأ بمجرد إغلاق باب التعليم الابتدائي أمام الطفل في سن الثامنة) حيث أن باب القبول في التعليم الأساسي مفتوح من سن السادسة وحتى الثامنة ماعدا بعض الإستثناءات (بعدها لا يكون هنالك مكان لتعليم الطفل إلا من خلال بعض المبادرات (مثل المدارس المجتمعية)والتي لا تقوم على إلزامية التعليم وهو أحد أسباب عدم تحقيقها تأثيرا كبيرا في المتسربين من التعليم لا عددا ولا كيفا

4-ويشمل النظام المستحدث مرحلتين:إجماليهما 7 سنوات

(4 سنوات تعليم مجتمعي معدل)

+

(3 سنوات تعليم إعدادي فني معدل)

للوصول إلى عامل مثقف متدرب نال قسطا وافرا من التغذية البدنية والروحية والأخلاقية يستطيع أن يقتحم سوق العمل في سن 16 سنة (بما يتوافق وقانون حقوق الطفل)وهو مسلح بعلم وتدريب وأخلاق ..كما أن لديه فرصة الإستمرار في التعليم الفني الثانوي والجامعي لو كان متفوقا ..وطبقا للإمتداد المتوقع للتعليم الأساسي



المنصوص عليه في الدستور المقترح عليه





حياة دراسية مختلفة



وحتى لا يكون كلاما مرسلا فقد انشأنا نموذجاً بالفعل في رملة
بولاق يتم تطبيق تلك السياسة فيه

نموذج تجريبي إسترشادي (رملة بولاق)

العمل خمسة أيام أسبوعياً للدراسة الفعلية داخل الفصل ..
الأجازه الأسبوعية يوم الجمعة
والرحلة الأسبوعية يوم السبت (تثقيفية _ ترفيهية)
النظام اليومي



**اليوم الدراسي كامل لإستيعاب طاقة الأطفال بشكل إيجابي
مواعيد الحضور فيه من 8 صباحا وحتى 5 مساءا**

الحضور إلى المدرسة والوضوء وغسيل الأسنان ومراجعة المظهر وصلاة الصبح	8 إلى 8:30
إفطار ثلاثة اختيارات من التالي (بيضة .جبنة. فول .خضار.مربة .حلاوة .لبن)	8:30 إلى 9
الحصة الأكاديمية الأولى	9:00 إلى 9:45
الحصة الأكاديمية الثانية	9:45 إلى 10:30
الحصة الأكاديمية الثالثة	10:30 إلى 11:15
صلاة الظهر وتناول وجبة خفيفة (بليلة .حمص الشام .أرز بلين) وأستراحة	11:15 إلى 12
حصة عملية الأولى	12:00 إلى 12:45
حصة عملية ثانية	12:45 إلى 1:30
حصة عملية ثالثة	1:30 إلى 2:15
غداء ساخن يشمل العناصر الأساسية من بروتين وكربوهيدرات وفيتامين وإستراحة وصلاة العصر	2:15 إلى 3:30
حصة إنتاجية	3:30 إلى 4:15
حصة إنتاجية	4:15 إلى 5:00

مناهج مصر التحدي

منهج الوزارة	لغة عربية	1
منهج الوزارة	رياضيات	2
منهج الوزارة معدل	لغة انجليزية	3
منهج الوزارة معدل	تربية دينية	4
منهج تجريبي	أخلاق	5
منهج تجريبي	كمبيوتر	6
منهج تجريبي	تربية مهنية	7
منهج تجريبي	المعرفة	8
منهج تجريبي	تربية رياضية	9



10	موسيقى	منهج تجريبي
----	--------	-------------

عناصر التعليم غير المباشر المساعدة

- 1_ عرض أفلام تعليمية جذابة (بروجكتور)
- 2_ الكمبيوتر
- 3_ دراما (مسرح العرائس _ محاكاة تمثيلية)
- 4_ التعليم التطبيقي (التطبيقات العملية .رسم مجسمات ...)
- 5_ المسابقات (من سيربح المليون _ فوايزر ...)

التحدي الحقيقي

التحدي الحقيقي هو الأطفال الذين لا يتقدم ذويهم لإلحاقهم بالتعليم وهؤلاء هم المرشحون ليصبحوا أطفال الشارع تلك الشرائق الملقاه على الطرقات في انتظار الطور المرعب للتحويل إلى بلطجية ينتقمون مما لاقوه من ظلم إجتماعي بلا قلب ولا ضمير

وهنا يجب أن يكون للوزارة دور بالتعاون مع وزارة الداخلية والتضامن الاجتماعي والعدل

فتفعيل القانون 12 لسنة 96 والمعدل بالقانون رقم 126 لسنة 2008 هو حجر الزاوية للنهوض بالتعليم وإعتبار كل ولي طفل لم يتقدم لإلحاق وليه بالتعليم الأساسي مجرم قانونا بعقوبة متدرجة ومغلظة ومفعلة تماما كالتهرب من التجنيد وما يحمله من تبعات ولا تكون جريمة قابلة للسقوط بالتقادم فهي تكبر كلما كبرت الضحية لأنها جريمة قتل مستقبل أنسان ولا تخضع للحرية أو المزاج الشخصي مثلا أو التعامل مع الطفل كملكية خاصة لا أمانة يجب رعايتها



فيتم إتخاذ إجراءات قانونية حازمة ورادعة وتحرير محضر له وخضوعه لحكم قضائي سريع ومطاردته بحملات تنفيذ الأحكام

ويصبح لدينا خيار أخير غير مفضل(في حالة إستحالة ذلك في بيئته الطبيعية) بإيداع الطفل بمدارس داخلية ذات طابع إنساني محترم يعامل فيها الطفل برقي وتتوافر فيها وسائل ترفيه تحببه في التعليم (بالتعاون مع الجمعيات الأهلية) وليست تلك التي يرعون بها الأطفال وكأنها مؤسسات عقابية وأرجوا أن يستطيع مستشاروا الوزارة القانونيون القيام بما يسجل أسمهم في التاريخ لضمان حق هؤلاء الضعفاء في الحياة والأمل في مستقبل أفضل فهؤلاء هم الهدف الحقيقي من كل تشريعات القانون لأن غيرهم يقوم ذويهم برعايتهم بل ويضحون ويحاربون من أجل تعليمهم

أما هؤلاء فهم من تم تشريع كل القوانين من أجلهم والدور الحقيقي الواجب القيام به ونحن نصيغ دستوراً جديداً لبلادنا ونعيد تشكيل قوانين نرجوا أن تكون مفعلة وناجزة وليست مجرد نصوص معطلة لا قيمة لها

ويمكن تعضيد المشروع بأفكار مساندة

1_ البحث الجاد عن أبنائنا الذين لم يتقدموا للإلتحاق بالمدارس بالرقم القومي أولاً ثم بالاستعانة بوسائل الأعلام بأنواعها من صحافة وإذاعة مسموعة ومرئية وإعلان أسمائهم طبقاً للرقم القومي والتنبيه عن العقوبات الرادعة مع مهلة مقبولة بعد توفير مكان للطفل برقمه القومي وفي أقرب نقطة لبيته بالمواصفات القياسية لمصر التحدي .زفكون أبطلنا حجة الولي بعدم توافر خدمة تعليمية جيدة

2_ مراعاة الحالات الخاصة كالمعاقين والذين يجب أن يخضعوا لنفس المعايير الإنسانية بالانتساب للمدارس المناسبة لهم و عن طريق المؤسسات الاجتماعية



3_ يمكن إبتكار بعض العقوبات الإيجابية مثل العمل التطوعي بالوزارة لعدد معين من الساعات كخدمة عامة (كوسيلة للتصالح وإلغاء العقوبة) وهي وسيلة مفيدة للمجتمع بدلا من السجن الذي يحتمل ميزانية الدولة مزيد من الأعباء) وفي هذه الحالة سيتوفر للوزارة بعض العمالة التي من الممكن إستغلالها في أعمال الصيانة والنظافة كعمل جزء من الوقت (part time) ولو بأجر رمزي وتوفير وجبة غذائية

(مع ملاحظة أنه من خلال تعاملتي مع مشكلة أطفال الشارع أكتشفت أن معظم ذويهم لا يحبون العمل ويرفضون معظم الفرص التي نتيحها إليهم لعمل شريف ويكتفون بالتسول وإستغلال أبنائهم للتكسب مما يضعف ميزة عقوبتهم بالعمل كوسيلة لإعادة تأهيلهم لسوق العمل ولو بالإكراه ولا ننسى أنهم ضحايا ميراث الفساد ولو أن منظومة التعليم شملتهم في مرحلة التكون لما كان هذا هو حالهم اليوم فلتعذر لهم عما أرتكبه سلف غير صالح في حياتهم بطريقتنا ما دما تحملنا تلك المسؤولية الجسيمة بأن نقدم لهم التالي

أ_ محو أميتهم (هيئة محو الأمية وتعليم الكبار)

ب_ إلحاقهم ببرامج تأهيل مهني بالتنسيق مع وزارة التضامن الإجتماعي والصناعة و الجهات المانحة والجمعيات الأهلية التي لها دور كبير في تلك البرامج

ج_ أيجاد حافز لهم بالتنسيق مع هيئة التأمينات الاجتماعية بالخضوع لنظام تأميني يتناسب معهم طبقا للقانون ويشعرهم بأستقرار مادي وأنتماء للنظام الذي كان له دور



في ذلك دون أي عبء على الوزارة (من حق كل طفل مصري فقير معاش من وزارة التضامن الإجتماعي 50 جنيه حاليا)

د_التنسيق مع المحافظة ووزارة الأسكان لوضعهم في أولوية خططهم لتطهير العشوائيات كحافز إضافي يربط الطفل بمدرسته ومراعاة التقسيم الجغرافي

د_ رفع وعيهم الوطني ومشاركتهم في فهم المشكلات المتسببين فيها بطرق جذابه تتناسب وثقافتهم في صورة ندوات مبسطة ذات طابع إحتفالي وترفيهي مثل تنظيم الأسرة ,التلوث ,,,,



كل طفل مصري يجب أن تظله منظومة التعليم
والبداية من 8 الى 12 سنة بقوة القانون



تعديل القوانين
لإلزام كل ولى أمر
بإدخال ابنه فى منظومة
التعليم بالاستعانة بالرقم
القومى



ضبط
و
إحضار



الميزانية

ولأن الإعتراف بالمرض هو أول خطوة للعلاج



وفي مصارحة مع النفس يجب أن نعتزف بفقد الثقة بين المجتمع والجهات الحكومية بسبب إستشراء الفساد حتى أن أي مجهود صادق سيظل موصوماً بشبهة الفساد والتربح حتى وإن خلصت النوايا

ولأن كل النظم التقليدية للرقابة ومكافحة الفساد يتم التحايل عليها والنفاز من سيطرتها حتى الآن وأكبر دليل هو النتائج المذرية لجيل كامل يعاني الجهل وإنعدام المهارات وفقد القدوة رغم ما يضخ من ميزانيات ومنح ومعونات قد تكون غير كافية لتعليم راقى لكنها من المؤكد كانت كافية لنتائج أفضل بكثير مما حصلنا عليه من جيل لا يجيد حتى القراءة

الحل :

نظام جديد مختلف وصادق وشفاف له آليات أكثر ذكاءاً ومكراً من آليات الفساد (وما يحيق المكر السيئ إلا بأهله)



4-لذلك أرجوا التالي

1_ أن تكون ميزانية مشروع مصر التحدي معلنة بشفافية بحيث يشارك الجميع في الإحساس بالمسؤولية والقدرة على التطور والتقدم بخطوه أمام وسائل الفساد الباحثه دائما عن ثغرات تنفذ منها وليكن هنالك صفحة متاحة دائما على شبكة المعلومات (الإنترنت). وكذلك وسائل الإعلام بأنواعها للإعلان عن تفاصيل الميزانية أول بأول

2_ أن تكون الوزارة قدوة بأن تعلن حجم مساهمتها في المشروع لأن المزاج العام يشعر بأن الدولة دائمة التسول دون أن يكون لمساهماتها المقتطعة من ميزانية الدولة تأثير واضح

3_ أن نحاول الإعتماد على المشاركات بالتطوع المباشر من كل الراغبين في تقديم المساعدة من بيوت الخبرة ..CSR(إدارة المسؤولية المجتمعية للشركات) ..المصانع ..الأفراد بحيث يقدمون لنا ماتجلبه النقود مباشرة فنفوت أول محطة من محطات الفساد

4_ عدم فتح باب التبرعات بطريقة رقم الحساب المجمع ..والذي فقد مصداقيته وأصبح مدعاة للريبة وإفترض عدم



وصول محتواه للهدف المراد منه.. وللأسف عدم احساس
المواطن العادي بثمار التجارب السابقة هو السبب الرئيسي في
ذلك

4- تحليل المشكلة يساعد على تسهيل حلها وإحتياجاتنا لإنشاء
المدارس المهنية ينقسم إلى قسمين

1- البنية الأساسية من أرض ومباني وتجهيزات

2- المصاريف الشهرية من إستهلاكات ومرتبات-

فلنفصل الميزانيتين تماما ولندعم كل قسم على حده لتقليل فرص
الإهدار .. كما أننا لا بد أن نضع هدف الإكتفاء الذاتي والإعتماد
على الموارد الذاتية لسداد القسم الثاني (المصاريف الشهرية)
كهدف مقدس يتحقق من خلال إنتاج جيد منافس إن شاء الله على
المدى القريب طبقا لخطة الإنتاج والتسويق

5- التعامل مع وحدة المشروع وهي المدرسة المهنية ككيان
إقتصادي مستقل ولا يختلط مع آخر حسابيا ويتم الإعلان
بالتفصيل عن مكونات كل مدرسة وإحتياجاتها من الأرض
المباني والتجهيزات الكاملة وتعلن ممارسة عامه مفتوحة بدون
أي مظاريف مغلقة عن كل تلك المكونات بحيث تكون هناك
قائمة متاحة بكل الموردين المتقدمين للممارسة واسعارهم
التنافسيه بالمقاييس المطلوبة



6-مثال) الكراسي المطلوبة بمواصفات واضحة من حيث الجودة والخامه والتصميم او التصميمات المجازه ..ويتم الإعلان عن السعر الأرخص لأي عدد من الموردين دون تمييز مورد أو تفضيله عن آخر ويكون للمتبرع حرية الاختيار بين الموردين دون تدخل من الوزارة

7-تكون فرصة إضافة موردين جدد دائما متاحة ما دام بنفس المواصفات والسعر أو أفضل

8-تكون هنالك في كل مدرسة لوحة شرف بأسماء المساهمين بها من أفراد أو هيئات بالتفاصيل والقيمة المادية أو العينية المساهم بها بحيث يكون المجتمع رقيب وشريك في التأكد من المصداقية ...وحتى يستعيد ثقته في مؤسسات بلده

9-إشراك بعض مكاتب الخبرة وبيوت المحاسبة في المنظومة ولو على سبيل التطوع للرقابه والمتابعة للتأكد من سد كل الثغرات ..وجاري الآن محاولة التواصل معهم

10_لا تستغل المشاركات المجتمعية في المصاريف الإدارية المركزية من بدلات ...إنتقالات ..نثریات ..مكافئات ..على أن تتكفل الوزارة بتلك المصاريف بعدالة ومصداقيه من ميزانيتها وليس من ميزانية المدارس

11_بحث إمكانية تفعيل أفكار تنمية الموارد غير التقليدية المقترحة لدعم المشروع والتي ستحفظ لمنظومة التعليم بعض ماء الوجه



..الذي أريق كثيرا على أعتاب المنظمات الدولية والجهات المانحة
وقد أثبتت سنوات طويلة من الإستجداء عدم جدواها وحدها

ليكن فى وطنى للخير أيضا كبرياء
فلن نهون بعد اليوم



أساليب مبتكرة لتنمية الموارد لا تعتمد
على التبرع
المباشر ومستديمة التدفق

رقابة متعددة الجهات بشفافية واحترافية



شفافية



مصدقية



رقابة



فهل تساعنا في تحقيق الحلم

تلك هي الثورة الحقيقية ضد الجهل من أجل
من ماتوا ومن لا نريد لهم أن يموتوا





صور من واقع المشروع

غرف التدريس





معمل الحاسب الآلي





صورة من طابور الصباح للطلاب





صور للطلاب أثناء تناولهم وجبة الغذاء





صور لبعض أنشطة الطلاب





مع تحيات
مصر التحدي
د/أماني هولة

Amanyhola@yahoo.com